

# قرارات

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٩٩ لسنة ٢٠٠٩

**رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض في بعض الاختصاصات :

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية :

وبناءً على ما عرضه وزير الثقافة :

**قرار:**

(المادة الأولى)

تعتبر أرضاً أثرية الأرض المملوكة والمعروفة بمنطقة جبل عباس بمدينة سانت كاترين محافظة جنوب سيناء ، والموضح حدودها ومعالمها بالمذكورة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

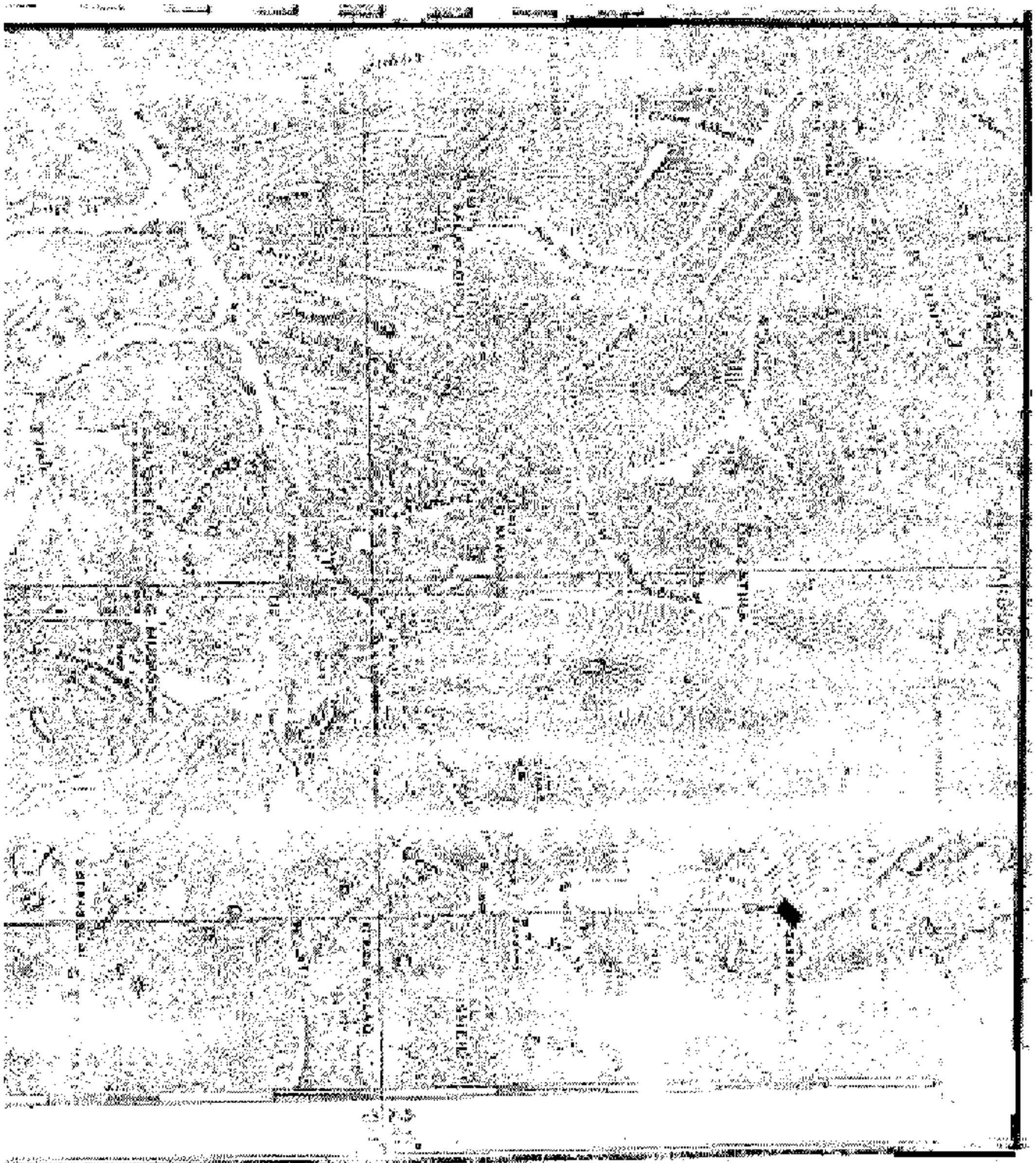
ينشر هذا القرار في الواقع المصرية .

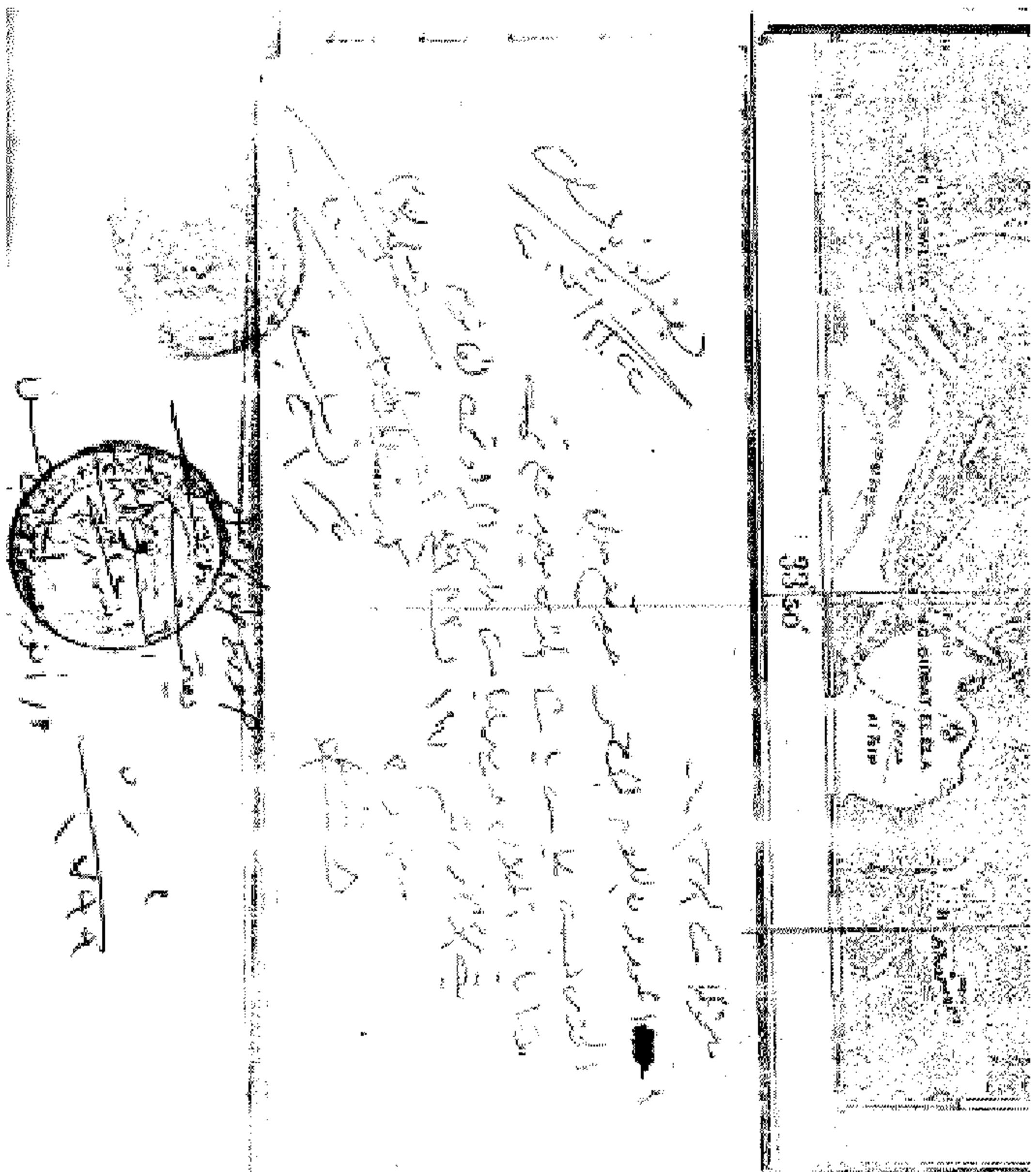
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٤ رجب سنة ١٤٣٠ هـ

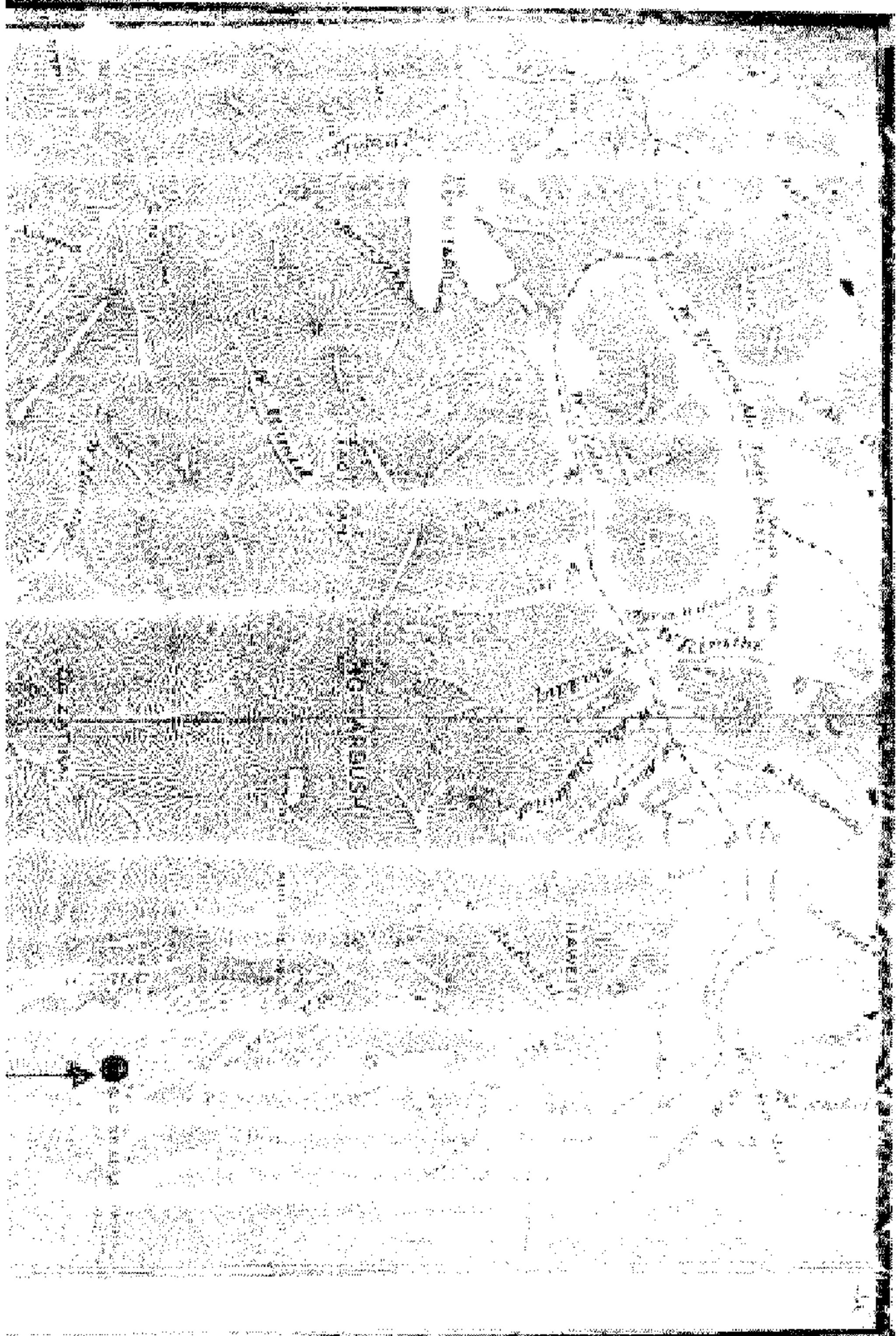
(الموافق ٢٧ يونيو سنة ٢٠٠٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نقييف







الواقع المصري  
العدد ١٥٤ في ٤ يوليه ٢٠٠٩

## وزارة الثقافة

### مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الأولى من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، على أنه : «يعتبر أثراً كل عقار أو منقول أنتجه الحضارات المختلفة أو أحدهاته الفنون والعلوم والأداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائة عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التي كانت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها وكذلك رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها» .

كما تنص المادة الثانية من القانون المشار إليه على أنه : «يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة أن يعتبر أي عقار أو منقول ذي قيمة تاريخية أو علمية أو دينية أو فنية أو أدبية أثراً متى كانت للدولة مصلحة قومية في حفظه وصيانته وذلك دون التقيد بالحد الزمني الوارد بالمادة السابقة ويتم تسجيله وفقاً لأحكام هذا القانون وفي هذه الحالة يعد مالك الأثر مسؤولاً عن المحافظة عليه وعدم إحداث أي تغيير به وذلك من تاريخ إبلاغه بهذا القرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول» .

وتنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضاً أثرية الأرض المملوكة للدولة التي اعتبرت أثيرة بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة» .

يقع جبل عباس بسانت كاترين جنوب سيناء ويوجد على قمته قصر عباس حلمى الأول ابن طوسون بن محمد على باشا والذى تولى الحكم عقب وفاة عمه إبراهيم باشا بن محمد على باعتباره أكبر أفراد أسرة محمد على والذى شرع فى بناء ذلك القصر على جبل تلقة المعروف حالياً بجبل عباس غرب جبل موسى وطبقاً لمحضر المعاينة المؤرخ ٢٠٠٦/١١/٦ ، بناءً على طلب اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها ٢٠٠٥/١٢/٢٧ ، فقد اتضح للجنة المشكلة بأن الموقع المشار إليه عبارة عن بقايا أطلال قصر عباس ومشيد بواسطة الأحجار والمونة من الطفلة الصحراوية ومساحته تصل إلى ٥،٤٤م × ٥،٥٤م وارتفاع الجدران يصل إلى حوالي ٩م إلى ١٠،٨٠م وهو ذو تخطيط مستطيل الشكل به من الداخل عدد من الحجرات المتفاوتة في المساحات والأبعاد لكل منها فتحات أبواب وشبابيك ، ويتراوح سمك الجدران من ١م-٢،٦م تقريراً وطبقاً لما هو مذكور في المذكرة العلمية التي تم إعدادها بواسطة المنطقة .

وقد وافقت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ على ضم منطقة جبل عباس بمدينة سانت كاترين - محافظة جنوب سيناء للآثار الإسلامية والقبطية واعتبارها أرضاً أثرية .

لذا يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

تحريراً في ٢٠٠٩/٦/١٨

وزير الثقافة

فاروق حسني